



صفاقس ف.م:  
31 مارس 2015

## جدول الوثائق الموجهة

إلى

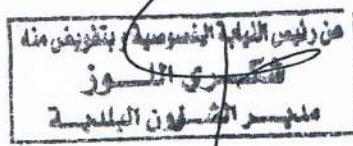
السيد المحترم والي صفاقس

الملحوظات	العدد	الوثائق
تحال عليكم تلك المستخرجات للاعلام.	06	مستخرج في ستة نظائر من مداولة المجلس البلدي في دورته العادية الأولى لسنة 2015 المنعقدة في 25 فيفري 2015، حول "الإنخراط في برنامج آلية الميزانية التشاركيّة".
	06	الجملة:

الحمد لله، توصلت بالوثائق المبينة أعلاه

في:

رئيس النيابة الخصوصية



الدورة العادلة الاولى لسنة 2015

25 فيفري 2015

بلدية صفاقس

ادارة الشؤون البلدية

## الموضوع : الانخراط في برنامج آلية الميزانية التشاركية

السيد رئيس النيابة الخصوصية :

يهدف برنامج آلية الميزانية التشاركية الى تشريك المواطنين في ضبط وتنفيذ المشاريع البلدية من خلال تقرير مآل جزء من الاعتمادات الخاصة بميزانية الاستثمار البلدي .

وتتacenّ هذه الآلية على ضرورة ضبط الاعتمادات المالية التي ستخصص للغرض والبند الذي تصرف في شأنه من طرف المجلس البلدي .

علمًا وان برنامج آلية الميزانية التشاركية تسهر على تنفيذه جمعية الحركة الجمعياتية بمساندة GIZ وبالتعاون مع الجماعات ومكونات المجتمع المدني

وقد تم تطبيق هذه التجربة خلال السنة الفارطة مع بلديات المرسى ومنزل بورقيبة وقبس وتوزر وهي بصدده التنفيذ مع كل من بلديتي قفصة ومنوبة .

وقد تم عقد جلسة مشتركة باشراف رئيس النيابة الخصوصية يوم 30 جانفي 2015 ضمت كل من لجنة الشؤون الإدارية والمالية - لجنة تجميل المدينة ولجنة الأشغال والتهيئة العمرانية للنظر في تطبيق آلية الميزانية التشاركية ببلدية صفاقس وقد أوصت بما يلي :

- 1) الموافقة على انخراط بلدية صفاقس في برنامج آلية الميزانية التشاركية
- 2) ابرام اتفاقية شراكة مع جمعية الحركة الجمعياتية لتطبيق هذه الآلية بالنسبة لميزانية 2016
- 3) تخصيص اعتماد قدره 3 مليون دينار لتعبيد الطرقات وتهيئة الارصفة ضمن ميزانية 2016 على أن يقع اتباع الاجراءات المتعلقة بآلية الميزانية التشاركية لضبط قائمة الانهنج والطرقات التي سيقع تعبيدها .

وبعرض الموضوع على المكتب البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 فيفري 2015 أوصى بالموافقة على المقترحين الاول والثاني مع إرجاء النظر في خصوص حجم الاعتمادات ونوعية الأشغال المزمع القيام بها ضمن هذه الآلية وعرض الموضوع على المجلس البلدي للبت فيه .

## فما رأي المجلس ؟

السيدة لبنى مروان اللواتي : تفيد ان الخوض في هذه التجربة أمر جيد وتعتبر ان الاعتماد المقترح تخصيصه لفائدة هذا البرنامج خصوصا وانه يعتبر تجربة جد مرتقب وتقترن النظر في امكانية التقليص فيه لاسيما وان النيابة لم تقم بعد بتحديد المجالات التي ستصرف فيها هذه الاعتمادات .

السيد رضا الشعوبني : يقترح ان لا يتجاوز الاعتماد الذي سيتم تخصيصه لفائدة هذا البرنامج مليون دينار سواء كان ذلك لفائدة الانارة او الطرقات

**السيد سهيل السلامي :** يعتبر ان الافضل هو تخصيص الاعتمادات لفائدة الطرقات باعتبار ان هذا المجال يشغل العديد من متساكني المنطقة البلدية وكان محل شكاوى العديد من المواطنين بمناسبة مواكبتهم لاشغال جلسات اللجان الاستشارية التي تعقدتها الدوائر البلدية ويعتبر أنه اذا ما تم تشكيل كل الدوائر البلدية في ما سيتم تقديمها من مقتراحات فإن المبلغ الذي يقترح تخصيصه والذي يقدر بـ 3 مليون دينار معقول لاسيما وأنه سيساعد في تنفيذ المشاريع التي ستتبثق عن مختلف الجلسات التي سيتم عقدها مع مكونات المجتمع المدني .

**السيد منير مهدي :** يفيد أنه لا يعارض المشروع ككل ويعرب عن قلقه في التمشي الذي تم انجازه مضيفا ان طريقة طرح الموضوع تغيرت مما تم تقديمه خلال جلسة المكتب البلدي كما ان النقاط المعروضة عن المجلس تختلف مما تم عرضه على انظر المكتب ذلك أنه تمت اضافة نقطة تتعلق بابرام اتفاقية بين البلدية والجمعية المذكورة ويلاحظ أن هذه الضبابية كانت وراء شعوره بشيء من القلق لاسيما وأنه ليس لديه أية معلومات بخصوص الجمعية التي ستقوم معها البلدية بابرام اتفاقية الشراكة .

ثم يسأل لماذا هذه الجمعية دون سواها من الجمعيات الناشطة في هذا المجال ويعرب عن اعتقاده ان المذكورة لا يجب ان تجمع كل هذه النقاط بل يتبعن الفصل بينها ويقترح ان يتم البت خلال هذه الجلسة في النقاطين المتعلقتين بمبدأ الانخراط في هذا البرنامج وفي الاعتماد الذي سيتم تخصيصه للغرض على أن يقع لاحقا النظر في مشروع الاتفاقية التي سيتم ابرامها باعتبار انه لم يقع التداول في نص الاتفاقية من طرف اللجان البلدية المختصة مثلما تستوجبه الاجراءات المعمول بها في هذا الشأن .

ثم يتقدم بمقتراح تخصيص هذه الاعتمادات في مجال تجميل المدينة باعتباره المجال الوحيد الذي يخول للمواطنين تقديم تصورات جديدة ويعتبر ان تخصيص هذا الحجم من الاعتمادات لفائدة الانارة او شبكة الطرقات أمر غير مقبول .

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يوضح ان عملية اعداد برنامج الميزانية ينطلق خلال سنة 2015 الى حدود نهاية السادسية الاولى ( جويلية 2015 ) ، أما عملية التنفيذ فانها ستكون بعنوان ميزانية سنة 2016 وخلال نفس السنة

**السيد سهيل السلامي :** يذكر بان اللجان الاستشارية التابعة للدوائر البلدية مدعوة الى الانعقاد بصفة دورية وفق مقتضيات القانون الاساسي للبلديات مرة كل شهر ويلاحظ العزوف المستمر للمواطن على حضور هذه الجلسات ما عدى بعض الاستثناءات ويبين ان هذا البرنامج يمثل فرصة لاستقطاب المواطن للادلاء ببعض المقتراحات والشعور بامكانية المساهمة في الشأن البلدي .

ويسائل ما هي المنطقة التي يمكن ان تشملها اشغال التجميل ( هل هي فضاء المدينة العتيقة أم المدينة العصرية ) ؟ ويضيف ان متساكني دائرة البستان ليست لهم أية علاقة بمثل هذه الواقع وان ذلك ربما يكون وراء عدم مساهمتهم في تقديم مقتراحات او المشاركة في الملتقى التي سيتم تنظيمها في الغرض .

ويقترح ان تبقى الاعتمادات لفائدة التعبيد والتلوير باعتبار ان هذين المجالين يمسان كافة المتساكنين مهما كانت مناطق سكناهم .

**السيد كمال القرقوري :** يبين ان البرنامج المعروض لا يمثل بالنسبة اليه ميزانية تشاركية بل هي فرصة توفرت لمتساكني المنطقة البلدية للمساهمة في تحديد اولويات التدخل في العمل البلدي عند تنفيذ الميزانية وأن الهدف من ذلك هو بناء الثقة بين الجماعة المحلية والمواطنين الفاعلين والراغبين في المساهمة الذين يمكن أن يكون عددهم محدود جداً .

ويضيف ان البلدية ستتولى من خلال هذا البرنامج تفعيل وتوظيف قدراتهم وامكانياتهم عند أخذ مثل هذه القرارات الذي يحذّر ان تشمل البنية الاساسية لاسيمما وان البنية التحتية بالمنطقة البلدية أصبحت مترهلة بدل التفكير في مشاريع تهم تجميل المدينة والتي ربما لن تلقى الترحيب سواء كان ذلك في مستوى صندوق القروض او في مستوى المتساكنين الذين يعتقد أغلبهم ان مشاريع التجميل هي مشاريع ثانوية .

ويضيف أنه يعتبر اذا ما تم تخصيص اعتماد يقدر بـ 1 مليون دينار لفائدة الانارة ان هذا المبلغ مشط جداً باعتباره يمثل نسبة حوالي 66 % من الاعتمادات التي تم تخصيصها للغرض بعنوان سنة 2016 في حين ان مبلغ الثلاثة ملايين دينار التي يقترح تخصيصها لفائدة البنية الاساسية لا تمثل الاً حوالي 30 % وهو ما يدفعه الى اختيار مجال البنية الاساسية .

**السيد رضا الشعوبني :** يفيد ان اولوية تركيز وصيانة شبكة الانارة في تقديره اهم لدى المواطن من انجاز تدخلات بالطريق ويضيف جواباً على التساؤل الذي قدمه السيد منير مهدي بخصوص جمعية الحركة الجمعياتية ان هذه الاخيرة لها ما يكفي من التجربة وكذلك من الامكانيات المادية الضرورية لتنفيذ البرنامج بالتعاون مع الوكالة الالمانية للتعاون الفني حيث ان الجمعية ستتولى تخصيص مبلغ 25 ألف دينار للجانب الاعلامي والتحسيسي .

كما يفيد ان البلدية تكاد تكون ملزمة بالتعاون مع هذه الجمعية دون سواها .

ويضيف ان 3 مليون دينار الذي تم اقتراح تخصيصها لفائدة هذا البرنامج من بين 20 مليون دينار الذي هو المبلغ الجملي للاستثمار يمثل نسبة حوالي 15 % وهو ما يعتبره مبلغاً كبيراً ربما يعيق عمل المجلس المنتخب في السنة القادمة خصوصاً وأنه يعتبر ان هذه الآلية هي تجربة مجهلة النتائج ويعرب عن أمله في أن يلقى هذا البرنامج تفاعلاً من طرف متساكني المنطقة البلدية من خلال تسجيل الحضور المكثف في الجلسات او اللقاءات التي سيتم تنظيمها في الغرض ويقترح ان لا يتجاوز المبلغ الذي يتم تخصيصه 1 مليون دينار على أن تكون لفائدة الطرقات والتعبيد

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يسأل بالرجوع الى مفهوم الميزانية التشاركية إذ كانت هناك ضوابط او شروط لضبط المبلغ الذي يتعين تخصيصه لتنفيذ البرنامج ؟

**السيد نبيل الجميل :** يبين أن البرنامج حسب مفهومه يدعو الى تشريك كافة الدوائر السبع وأنه اذا ما تمت قسمة المبلغ المقترن على مختلف هذه الدوائر فإنه لن يتجاوز الـ 430 ألف دينار ويعتبر ان هذا المبلغ معقول اما فيما يتعلق بالعنوان الذي سيدرج فيه الاعتماد فإنه يقترح ان يتم ضبط موقع محددة لتنفيذ المشروع وعدم تشتيت المجهود بما يحول دون اظهار ما يتم انجازه .

ويدعو تبعاً لذلك الى مزيد التوسيع في هذا العنوان ليشمل الاشغال المتعلقة بالطرقات - تهيئة الارصفة - تهيئة الساحات والانارة - التشجير وترك المجال للمواطن لتقديم مقترنات وتصورات في مختلف هذه التدخلات

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يفيد انه سيتم تقسيم المنطقة البلدية الى مناطق سكنية «Des zones d'habitation» على 10 مناطق كما سبق تنظيم منتديات لفائدة كل منطقة من بين هذه المناطق ، ويضيف ان هذه الآلية تقتضي اعتماد مبدأ التضامن بين متساكني المنطقة البلدية وفق ما تم التنصيص عليه ضمن نص الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين البلدية والجمعيات التي ستتساهم في هذا البرنامج وأن تجسيد هذا المبدأ يكون من خلال موافقة المواطنين التابعين لدائرة معينة على أن يتم انجاز المشروع بموقع غير تابعة لمنطقة دائرة .

وبناء على ذلك فإن الاعتماد الذي سيتم تخصيصه لفائدة هذا البرنامج لن يقسم لفائدة الدوائر السبع بل سيتم استغلاله في مشروع واحد من منطقة واحدة علماً بأن هذا المبدأ ربما يواجه بعض الصعوبات عند تفعيله باعتبار العقلية التي توجد عند البعض من المتساكنين .

السيد منجد مزید : يقدم 2 ملاحظات يعتبرها ملاحظات مبدئية :

- 1) تسجيل غموض في بعض المذكرات التي تم عرضها على أنظار المجلس تتعلق ببعض التفاصيل كانت وراء عدم الإلمام بالموضوع بصفة دقيقة واضحة
- 2) نقص ملحوظ في حضور الإدارة البلدية لاسيما المصالح الفنية في جلسات المكتب والمجلس
- 3) ان غياب رؤساء الدوائر على اللجان البلدية يرجع أساساً لكثره مشاغلهم بأمور الدائرة وهو ما يحول دون مواكبتهم لهذه الجلسات وان حضورهم يكون حسب الإمكانيات المتاحة

ثم يضيف انه مع مبدأ الانخراط في هذا البرنامج باعتبار أن البلدية هي المدرسة الأولى لتعليم الممارسة الديمقراطية وأنه بقدر ما يقع تشريك المواطن في الشأن البلدي بقدر ما يتم ترسيخ هذا المبدأ ويتم القضاء على التطرف باعتبار انه أصبح جزء من السلطة .

أما بخصوص العنوان الذي يتم لفائدة تخصيص الاعتمادات فانه مع تخصيصها لفائدة الطرقات باعتبار ان وضعية طرقاتنا الحالية لم تعد تتحمل المزيد من التأخير ويرى انه لا يمكن الخوض في مشاريع تهم تجميل المدينة والطرقات والأرصفة في حالة مزرية وان المنطق يفرض على البلدية القيام باشغال التعبيد بدل القيام باشغال التنوير أو غيرها من الأشغال .

السيد الكاتب العام للبلدية : يبين ان المذكورة أخذت حيزاً كبيراً من النقاش خلال جلسة المكتب البلدي ثم يذكر ببعض التفاصيل

- ان الميزانية التشاركية لها قراءة مختلفة لكنها هي في الواقع تمثل تدريبا exercice تم العمل به في دول أخرى ويعرض على البلدية لاقتراح العمل به على سبيل التجربة وهو يستند إلى قواعد عمل

- ان جمعية الحركة الجمعياتية هي التي أثارت الموضوع واتصلت بالبلدية وعرضت عليها البرنامج وأعربت عن استعدادها للمساعدة والمرافقة وتعهدت بتوفير الإمكانيات الضرورية وذلك بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني G.I.Z

- ان هذا التدريب ليس سهلاً باعتبار ان الطرفين (البلدية والمواطن) يغيب عنهما مبدأ العقلانية وهو أمر مشروع ومنطقي ، كما أنه لا يمكن اعتبار هذا التدريب بالعملية السهلة باعتباره سيشهد حراكاً من طرف من سيواكبون اللقاءات التي سيتم تنظيمها للغرض وان تربية المواطن على الممارسة الديمقراطية تتطلب تدريبات عديدة .

ويضيف أن البرنامج يهدف إلى تخصيص جزء من الميزانية المتعلقة بالاستثمار لوضعه على ذمة المواطن مع قيام الجمعية المذكورة بعملية المرافقة لوضع الأمور في طريقها ومسارها الصحيح .

- ان ولاية صفاقس تختلف عن بقية الولايات الأخرى باعتبار ما تملكه من نسيج جمعياتي هام ومتعدد كما أن مواطنيها يتصرفون بالعدوانية الإيجابية إضافة إلى ما تشهده المنطقة من حراك كبير وهو ما شجع الجمعية المذكورة على التفكير في التعامل معها للرفع من مستوى تدخلاتها وتجاربها وان ذلك يفرض على البلدية ( نيابة وإدارة ) ان يكون لها من الشجاعة ما يسمح لها بالانخراط في هذا البرنامج

- ان المذكورة تستوجب العرض على أنظار المجلس باعتبار أنها تتضمن تعهدات يفترض أن يتم العمل بها خلال سنة 2016 حيث أن تعهد النيابة الحالية سيلزم المجلس المنتخب خلال سنة 2016 وأنه لا مجال للتملص مما سيتم الاتفاق عليه خلال هذه الدورة باعتبار أن عدم التزام المجلس القادم بما ستتخذه النيابة الحالية من قرارات سيكون له دون شك عواقب سلبية في علاقة المواطن بالبلدية .

- ان الاتفاق على أن يتم تخصيص الاعتمادات لفائدة البنية الأساسية على أن يقع تحديد التدخلات لاحقة ممكنا غير أنه يتبع على النيابة الاتفاق على المبلغ النهائي رغم أنها غير مطالبة بالتفيد بنسبة الـ 5 % التي تم التداول بشأنها في العديد من الجلسات وان النيابة هي الوحيدة حسب اعتقاده في تحديد المبلغ الذي تراه مناسباً لاسيما وان هذا التدريب يعدّ كتجربة ( مغامرة )

- انه يتبع ضبط التدخلات والفريق المعهود بمتابعة العملية Comité de pilotage

**السيدة لبني مروان الواتي :** تسؤال هل يوجد من بين البلديات التي عملت في مرحلة سابقة بهذا البرنامج من تشمل على دوائر بلدية مثلما هو الحال بالنسبة لبلدية صفاقس باعتبار ان اعتماد هذه الآلية مع بلدية تشمل على دوائر ربما يخلق اشكاليات بين المتساكنين عند توزيع ما سيقع تخصيصه من اعتمادات للغرض .

وتقترح ان يتم منذ البداية تحديد المنطقة التي ستنتفع بهذه الآلية بناء على الحاجة الملحة لها وتوكد على ضرورة ان تشمل عملية التدخل مجالات أخرى غير التعبيد والطرق والنظر في امكانية التخفيف في المبالغ التي تقترح رصدها لاسيما وان العملية تعد كتجربة

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يفيد ان هذا التدريب تم العمل به في عدة دول على غرار القارة الامريكية وقد تم اعتماد المنطقة البلدية لكل دوّن اللجوء الى التقسيم الجغرافي للدوائر البلدية

**السيد الكاتب العام :** يبين انه تم خلال الجلسات التي تم عقدها للغرض التأكيد من طرف ممثل جمعية الحركة الاجتماعية المشرفة على برنامج آلية الميزانية التشاركية على عدم اقصاء أية جهة أو طرف باعتبار ان ذلك يتعارض والمبادئ التي تأسست عليها هذه الآلية كما تم التشدد على ضرورة توخي مبدأ التضامن بين كافة متساكني المنطقة البلدية بحيث ان عملية توزيع الاعتمادات ربما لن تتوافق والتوزيع الجغرافي للدوائر البلدية

**السيد محمد وجدي العايدي :** يلاحظ ان المبدأ التشاركي أكد نص الدستور الجديد ويؤيد ان البلديات ستلتقي قريبا النصوص التوضيحية لتفعيل هذا المبدأ معتبرا ان هذا المسار فرض على البلديات رغم انه في مرحلة التجربة ويضيف انه لمس من خلال تدخلات السادة أعضاء النيابة وجود خشية من مشاركة المواطن فيأخذ مثل هذه القرارات وفرض ارادته في عمل السلطة المحلية معتبرا ذلك من المفارقات حيث كان يفترض على البلدية ان تسعى هي لمثل هذه الاشياء مبينا ما يلي :

\* ان كل هذه التخوفات ليس لها أية مبررات لاسيما وان العمل البلدي برمه هو لفائدة المواطن خصوصا في مجال البنية التحتية

\* ان المبلغ الذي يقترح تخصيصه لفائدة هذا البرنامج معقول وفي قيمة واحتياجات البلدية وان القانون في قادم الايام ربما يفرض على البلدية تخصيص مبلغ أكبر

\* ان جمعية الحركة الجمعياتية هي التي تتکفل بطريقة تسيير البرنامج وذلك بالتنسيق مع البلدية حيث انها تعهدت بادارة الحوار ، تنظيمه وتأمين ما تتطلبه العملية التحسيسية وقد تقدمت في هذا الاطار بطلب لتعيين ممثل عن البلدية (الادارة والمجلس) تعهد اليه عملية المراقبة

**السيد سهيل السلامي :** يفيد ان هذه الآلية تهدف الى تشريك المواطن في اخذ القرار في مجال العمل البلدي وهو ما يستوجب توفير عناصر مشجعة لاستقطابه ويعتبر ان المبلغ الذي تم تخصيصه لهذا البرنامج معقول وسيشجع الكثيرين في المساهمة في تقديم المقترنات وهو ما سيجعلها مساهمة فعالة ويعتبر ان هذه الطريقة تمثل نقطة ايجابية في هذا البرنامج

**السيد رضا الشعوبوني :** يفيد ان مبدأ التشاركية في نص الدستور غير واضح وان مفهوم التشاركية في هذا البرنامج ليس بالمعنى المعروف والمتداول وان آلية الميزانية التشاركية تمثل تجربة من نوع آخر باعتبار ان القرار فيها يعود الى المواطن وحده في ضبط الاولويات

**السيد محمد وجدي العايدي :** يفيد أن المواطن لن يتدخل في الميزانية لكل ولكن في جزء منها ويعتبر ان هذه الآلية تمثل الخطوة الاولى في مبدأ التشاركية وكذلك شكل من اشكال الديمقراطية المحلية في انتظار صدور الاطار القانوني بصفة نهائية

**السيد كمال القرقروري :** يبين ان هذا البرنامج اختياريا وليس اجباريا وهو طريقة للاقتراب أكثر من المفاطن ويمثل فرصة لتشريكه فيأخذ القرارات التي تهم العمل البلدي علما بأن البلدية لاسيما المصالح الفنية تبقى لها دوز الاحاطة بهذا البرنامج وكذلك عملية التأطير لتساعد على تحديد الوجهات الصحيحة وكذلك البناء على أساس موضوعية

ويفيد ان هذا البرنامج لا يعني اقطاع جزء من ميزانية البلدية في مجال البنية الاساسية ووضعه تحت تصرف المواطن دون أن تكون هناك مراقبة وتحديد للوجهات وتوضيح للواقع الموجود .

كما ان المبدأ الاساسي لهذه الآلية هو تشريك المتساكين الفاعلين ممن يبحثون عن مصلحة الجهة فيأخذ مثل هذه القرارات .

**السيد حافظ العجمي :** يسأل ما هي المقاييس التي تم اعتمادها لتخصيص مبلغ 3 مليون دينار لفائدة هذا البرنامج وهل ان الجمعية قدمت برنامجا في التدخلات تم على أساسه ضبط هذا المبلغ

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يفيد ان الجمعية ليست هي المدعوة الى تقديم برنامج وان المواطن هو الذي سيقوم بتقديم مقتراحات في التدخلات بالكلفة المشار اليها وان دور الجمعية يتمثل أساسا في عملية المراقبة

**السيد محمد وجدى العايدى :** يذكر بأن دور الجمعية يتمثل في ادارة الحوار بين المشاركين في اللقاءات التحسيسية حتى يتم رفع مختلف هذه التوصيات الى المجلس البلدي حيث ستتولى عملية تأطير هؤلاء والتحسيس بضرورة المساهمة في هذا البرنامج

**السيد الكاتب العام :** يفيد ان ممثلي الجمعية سيقومون بعدد جلسات مع المواطنين وكذلك مع بعض مكونات المجتمع المدني ويؤكد على أن صفة المواطن تُستوجب قيام المواطن بدفع ما تحدده بذاته من أداءات بعنوان الجباية المحلية .

كما يعبر عن خشيه في أن تكون المشاركة في هذا البرنامج مقتصرة على المواطنين الذين لا يقومون بدفع المعاليم الجبائية معتبرا ان مفهوم المواطن لا يقتصر على أن يولد المواطن في مكان معين ولكن هذا المفهوم له ابعاد أخرى أهم وأعمق وان عدم مشاركة المواطن الايجابي في هذه اللقاءات يعتبر خسارة ويدعو الىأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار .

**السيد منذر عبيد :** يبين انه اقتصر خلال الجلسات المنعقدة للتداول في الموضوع الحديث على مبدأ التشاركيه في مجال الاستثمار لا سيما في البنية التحتية .

ويضيف ان المنظومة حسب اعتقاده أشمل من ذلك حيث ان المواطن يجب ان يكون شريكا في باب تحسين الموارد والاستخلاصات البلدية ،

كما يفيد انه مع مبدأ انخراط البلدية في هذا البرنامج رغم ان النيابة لم تتحصل الى حد هذا التاريخ على الموصفات المرجعية لاتفاقية التي سيتم ابرامها بين البلدية والجمعية المذكورة في هذا الشأن .

ثم يلاحظ ان تخصيص مبلغ 3 مليون دينار للمساهمة في هذا البرنامج منطقى ومقبول اذا ما تمت مقارنته بميزانية سنة 2015 المقدرة بـ 60 مليون دينار وكذلك بالاعتمادات التي تم تخصيصها لفائدة التنمية والمقدرة بـ 20 مليون دينار وان هذا المبلغ يمكن ان يوجه رسالة ايجابية لفائدة المواطنين الراغبين في المشاركة في هذا البرنامج .

**السيد رضا الشعوبني :** يفيد ان الجمعية المذكورة ربما تعرب عن قلقها اذا ما تم تخصيص الاعتمادات بعنوان بنية اساسية "عامة " حيث تم التأكيد خلال المحادثات التي جمعت البلدية بممثليها على ضرورة التنصيص على العنوان او الباب الذي ستدرج فيه الاعتمادات بصفة دقيقة .

ثم يتوجه بالدعوة الى التضامن بين أعضاء النيابة في هذا المقترن وعدم التقيد بما تملية هذه الجمعية لاسيما وان المجلس هو صاحب القرار .

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يقترح تعين السيد احمد قيداره المكلف بادارة الشؤون المالية ممثلا عن البلدية في هذا البرنامج باعتبار انه تم تكليفه بمرافقة الجمعية بصفته ميسر في الميزانية التشاركيه بالنسبة للتجارب التي تمت في ولايات أخرى على غرار ولاية قابس .

ويدعو اعضاء النيابة الى تعين من يمثلهم لدى هذه الجمعية ويسأل عن امكانية ان تكون عملية التمثيل من طرف عضوين من المجلس البلدي

**السيد الكاتب العام :** يذكر ان السيد احمد قيداره بصفته مكلف بادارة الشؤون المالية بالبلدية قام بمرافقة هذه الجمعية بصفته ميسر في الميزانية التشاركيه كما تم تكليفه من طرف بلدية صفاقس لتمثيلها في الورشات التي نظمها مركز التكوين التابع لوزارة الداخلية لتكوين خبراء في آلية الميزانية التشاركيه وقد أصبح ذلك من بين المكونين في هذا البرنامج وعلى بيته من كل التقنيات المتعلقة بهذه الآلية .

**السيد محمد وجدي العaidi :** يفيد ان هذا البرنامج يستوجب عملا مسبقا يتمثل في التنسيق مع مختلف الجمعيات وبقية الفاعلين في المجتمع المدني ويقترح تكليف السيدة منيرة الباجوبي بعملية التنسيق في هذا المجال

**السيد رئيس النيابة الخصوصية :** يبين ان الخطوة الاولى في هذا البرنامج تمثل في لقاء خبراء من جمعية الحركة الاجتماعية بالجمعيات وذلك على امتداد يوم كامل باعتبار انه سيقع تعين ممثل على كل جمعية لتمثيلها في الجلسات ويضيف ان مقتراح تعين السيدة منيرة الباجوبي بصفتها المكلفة بالتنسيق مع مختلف الجمعيات ضمن الفريق الممثل للبلدية في التعامل مع الجمعية المذكورة منطقا .

إثر ذلك وافق المجلس البلدي بالإجماع على ما يلي :

- 1) الموافقة على انخراط بلدية صفاقس في برنامج آلية الميزانية التشاركيه
- 2) ابرام اتفاقية شراكة مع جمعية الحركة الجمعياتية لتطبيق هذه الآلية بالمنطقة لموسم 2016
- 3) تخصيص اعتماد قدره 3 مليون دينار للبنية الاساسية ضمن ميزانية 2016
- 4) تكليف فريق لمتابعة انجاز البرنامج يضم السادة :

- محمد وجدي العaidi [ ]

- رضا الشعوبوني [ كممثلين للمجلس ]

- احمد قيداره [ ]

- رفيق ولها [ كممثلين للادارة ]  
- منيرة الباجوبي



وقعت هذه المفاوضة في الجلسة العمومية للدورة العادلة الأولى لسنة 2015 المنعقدة بتاريخ 25 فيفري 2015  
بإشراف السيد رئيس النيابة الخصوصية وبحضور السادة أعضاء المجلس البلدي باستثناء السادة: كمال الشعري-  
ألفة بلحاج- حاتم بنموسى- الحبيب بوعجيلة- حنان دمق شورى- ناجح كسودة- الحبيب كمون المتغيبين بدون  
اعتذار، والسيدة سعاد المصمودي بودبُوس والسيد محمد جليل المتغيبين ياعتذار.

هذا وعملا بالفصل 32 من القانون الأساسي للبلديات ، إنعقدت الجلسة التمهيدية التي سبقت هذه الدورة يوم

الاثنين 19 جانفي 2015.

مستخرج مطابق للأصل

صفاقس في: 2 مارس 2015

رئيس النيابة الخصوصية

المبروك القسمطاني

